دشن العام التدريبي الجديد في قيادة المنطقة العسكرية الشرقية .. وزير الدفاع :

لن نقبل أي تطاول على المنجزات الشامخة للشعب اليمني

آن الأوان لكي تنقشع سحابة الصيف الداكنة عن سماء اليمن الجديد

القوات المسلحة والأمن هي التي تحفظ التوازن لليمن وتحمي تجربته الديمقراطية ووحدته الوطنية

محافظات/ سبأ:

أكد اللواء الركن محمد ناصر أحمد وزير الدفاع أن المؤسسة الدفاعية والأمنية لن تقبل أي تطاول على المنجزات الشامخة للشعب اليمني ، وقال: «إن مؤسسة القوات المسلحة والأمن أصبحت اليوم أكثر مراسا وأكثر قدرة على اكتساح أي تحد ، وتمتلك الإرادة القوية والقرار الصائب في الرد على أي عابث أو تطاول أو احتيال من أي متخاذل أو موتور أو راكب موجة من الذين قبلوا أن يكونوا مطايا رخيصة للغير وللمخططات التآمرية البليدة والرخيصة».

وأضاف وزيرالدفاع في حفل تدشين العام التدريبي القتالي والمعنوي الجديد ٢٠٠٨م في قيادة المنطقة العسكرية الشرقية امس " لقد أثبتت الأحداث في مختلف المراحل أن القوات المسلحة هي التي تحفظ التوازن لليمن وتجربته الديمقراطية الرائدة ووحدته الوطنية المباركة" ، وتابع القول:

" لقد انكشف الستار عن أولئك الموتورين ممن ركبوا موجة المتقاعدين وحولوا مطالبهم الحقوقية إلى موجة سياسية قصيرة الأجل يحاولون ركوبها للقفز على الوطن وثوابته ومصالحه العليا ، وعلى هؤلاء ان يعلموا ان الشعب سيقف صفا واحدا ضد كل أصحاب النزعات الشطرية والفئوية والمناطقية المقيتة" .

وقال: " لقد آن الأوان لكي تنقشع سحابة الصيف الداكنة عن سماء اليمن الجديد.. وعلى الذين في قلوبهم مرض أن يكفوا عن العبث بمقدرات الوطن وان يعلموا بأن الوحدة والثورة والجمهورية خط أحمر وان الديمقراطية خيار وطني وشعبي لا رجعة عنه لأنها ملك هذا الشعب الذي قهر الطغاة وطرد المستعمرين وأحرق أوكار التشطير واخذ على عاتقه مهمة السير خلف قيادتنا السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة .

من جانبه القى اللواء الركن محمد علي محسن ، قائد المنطقة العسكرية الشرقية كلمة اوضح فيها أن القوات المسلحة حققت خلال العام التدريبي ٢٠٠٧م نجاحات نوعية في الجوانب الامنية والتدريبية العملياتية والقتالية والاعداد المعنوي ومكافحة التهريب وحماية المنشآت والشركات النفطية.

واشار الى ان اليمن يقف اليوم امام مرحلة جديدة تحمل في مضامينها مهاما وطنيه عظيمة اشتمل عليها برنامج فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة الذي بموجبه نال ثقة الشعب في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م واعلن فخامته البدء بترجمتها على صعيد الواقع من خلال التعديلات الدستورية والقانونية التي تحظى بالتأييد الشعبي الواسع .

واكد اللواء الركن محمد علي محسن ان المقاتلين في المنطقة العسكرية الشرقية سيكونون عند مستوى المسؤولية حماة للسيادة الوطنية والوحدة وحراسا للمنجزات الوطنية وأمناء على مصالح الوطن ومقدرات الأمة .

الى ذلك جدد منتسبو المنطقة العسكرية الشرقية والوحدات الملحقة بها تعهدهم للقيادة السياسية والعسكرية الحكيمة ممثلة بفخامة الرئيس القائد انهم سيظلون السياج المنيع والحراس الأمناء والصخرة التي تتحطم عليها كل المؤامرات التي تحاك ضد الوطن وسيدافعون بقوة عن امن واستقرار الوطن من اجل استمرار المسيرة الوطنية والتنموية الشاملة .

واشارت كلمة التعهد الى ان النجاحات المحققة خلال العام التدريبي ٢٠٠٧م قد زادتهم ثقة بأنفسهم وبسلاحهم .. مؤكدين انهم سيضاعفون جهودهم خلال العام التدريبي الجديد ٢٠٠٨م لاكتساب وتحصيل قدر اكبر من الخبرات والمعارف العسكرية الحديثة للارتقاء بمسؤولياتهم العسكرية والمعرفية بما يتواكب مع خبرات الجيوش الحديثة المتطورة .

وفي ختام الحفل الذي حضره الاخ طه عبدالله هاجر، محافظ حضرموت وعدد من مدراء الدوائر وقادة الوحدات العسكرية والأمنية قدمت وحدات المنطقة العسكرية الشرقية عروضا عسكرية رمزية شاركت فيها عدد من الوحدات والوحدات الفرعية والمؤسسات الدفاعية والأمنية المرابطة بالمنطقة العسكرية الشرقية.

من جانب آخر اختتمت صباح امس بمعسكر الجند فعاليات تدشين العام التدريبي القتالي والعملياتي والإعداد المعنوي ٢٠٠٨م في المنطقة العسكرية الجنوبية محور تعز بحضور رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الأشول ومحافظ تعز صادق أمين أبوراس.

وفي الحفل ألقى رئيس هيئة الأركان العامة كلمة نقل في مستهلها تحيات وتهاني فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بمناسبة تدشين العام التدريبي ٢٠٠٨م .. متمنيا أن يكون عام خير ونماء وتطور لبلادنا وشعبنا وقواتنا المسلحة والأمن.

وأكد في كلمته سعي القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس القائد ووزارتي الدفاع والداخلية ورئاسة هيئة الأركان العامة بأن يكون التدشين بداية وانطلاقة خلاقة لترسيخ هذا التقليد العسكري الذي يعبر من خلاله منتسبو القوات المسلحة والأمن عن تجدد قدراتهم وعلى الإصرار للمضي قدما في مساقات الإنجاز والنجاح والتفوق في التدريب والتأهيل القتالي والأمني والعملياتي والإعداد المعنوي الجديد.

وقال مخاطبا المقاتلين: " ان القادة العسكريين والضباط والصف والأفراد معنيون بادراك المهام الرئيسية للعام التدريبي ٢٠٠٨م والتي تتجلى في المتابعة والرصد والتحليل والإلمام وفي الاستيعاب الواعي لمجمل المستجدات التي تتفاعل على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية وعلى أساسها وعلى أساس اتجاهات سياساتنا الوطنية التي تنصب أمامها جملة من المهام والواجبات أهم ملامحها تؤكد على أهمية ضمان القوات المسلحة والأمن للسيادة الوطنية وللسلام الاجتماعي وفي الاستعداد الدائم لردع أي عابث بالمقومات الأساسية لهذه المعطيات الوطنية والعمل بدأب ودون توان لضمان الاستقرار والأمن وتوطيد عرى اللحمة الوطنية انطلاقا من المسؤولية التاريخية للقوات المسلحة والأمن التي حددها الدستور وأكدتها القوانين النافذة في البلاد.

وكان قائد محور تعز العميد الركن حسين محسن المقداد ألقى كلمة رحب في مستهلها بالضيوف والحضور ورفع باسم كل المقاتلين بمحور تعز أجمل التهاني والتبريكات الى باني نهضة اليمن الحديث فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ، مستعرضا النجاحات التي حققها كل منتسبي المحور من قادة وضباط وصف وجنود في العام التدريبي المنصرم ، مؤكدا بأن العام الجديد سيشهد المزيد من التدريب والتأهيل في كافة التخصصات الفنية والتطبيقية.

بعد ذلك ألقيت كلمة عن المقاتلين جددوا من خلالها العهد للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس القائد وللوطن والشعب بأن مقاتلي المحور سوف يحشدون كل طاقاتهم وشحذ هممهم باذلين المزيد من الجهد والمثابرة كل في موقع عمله متحلين بروح اليقظة العالية والدائمة من أجل حماية مكاسب ومنجزات الوطن وأمنه واستقراره وسيكونون اليد الطولى التي تقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار الوطن والتصدي لهم بكل كفاءة واقتدار.

عقب ذلك قدمت وحدات رمزية عرضا عسكريا مهيبا عكس القدرات والمهارات التدريبية والقتالية التي يتمتع بها المقاتلون ، كما تخلل الحفل إلقاء العديد من القصائد الحماسية والوطنية .

وزير النقل: التوجهات الجديدة للوزارة تهدف إنعاش مطار عدن وتشغيل وتطوير ميناء الحاويات

يتم حاليا إعداد مناقصة دولية لتشغيل وإدارة مطار عدن من قبل شركات عالمية متخصصة

صنعاء/ سبأ:

تعكف وزارة النقل حالياً على إعداد وثائق وبيانات مناقصة دولية تتعلق بإدارة وتشغيل مطار عدن الدولي وإدارة الخدمات الأرضية الدولية بالمطار، حيث سيتم طرحها قريباً أمام الشركات العالمية المتخصصة للمنافسة ، وذلك في خطوة قالت الوزارة ، إنها تهدف إلى تطوير العمل بالمطار وتقديم أفضل الخدمات المنافسة في سوق الطيران العالمي .

وفي تصريحات نشرتها وكالة الأنباء اليمنية / سبأ / أوضح الاخ خالد إبراهيم الوزير، وزير النقل أن الحكومة ممثلة بوزارة النقل ستطرح في إطار خططها للعام ٢٠٠٨ مناقصة دولية للشركات العالمية المتخصصة في مجال الطيران للمنافسة على الفوز بتشغيل وإدارة مطار عدن الدولي .

وأشار إلى انه تمت الاستعانة بخبير استشاري دولي للقيام بدراسة وثائق المناقصة الدولية،وبعد ذلك سيتم طرحها ودعوة الشركات الدولية المتخصصة في مطلع ابريل القادم على أقل تقدير، مبيناً انه بموجب بنود المناقصة سيتم اختيار شركتين دوليتين متخصصتين ستتولى احداها إدارة وتشغيل مطار عدن الدولي فيما ستقوم الشركة الأخرى بإدارة الخدمات الأرضية الدولية فيه.

وأكد الوزير انه بإمكان أي شركة من شركات طيران العالمية حاليا الهبوط في مطار عدن الدولي بعد قرار الحكومة منح إعفاء كامل للطائرات التي تهبط في المطار عدن من رسوم خدمات الملاحة الجوية ابتداء من مطلع العام الجاري ٢٠٠٨م موضحا ان هذه الخطوة تهدف الى جذب شركات الطيران العربية والعالمية إلى استخدام مطار عدن وإنعاش الحركة فيه التي تعاني من الركود منذ سنوات ، وكذا تشجيع شركات الطيران على اتخاذ مطار عدن الدولي مركزا لانطلاق رحلاتها ونقطة ربط بين نقطتين إلى عدن.

وقال " إن الحكومة أقرت كذلك تطبيق تخفيضات تشجيعية أخرى لشركات الطيران في مطار عدن تشمل أسعار وقود الطيران من خلال إسقاط مصاريف التشغيل والإهلاك البالغة ٥ر١ريال للتر الواحد من احتساب التكلفة الخاصة بوقود الطيران عند تحديد تسعيرتها في مطار عدن" ، مشيرا إلى ان التسعيرة الجديدة للوقود سيتم تطبيقها اعتبارا من النصف الثاني من شهر يناير الجاري ، مضيفاً أنه سيتم تكليف شركة استثمارية متخصصة لدراسة الوضع الاقتصادي والتسويقي لمطار عدن الدولي والإجراءات اللازمة للانتقال به إلى مستوى المنافسة مع مطارات المنطقة بما في ذلك تشغيل قرية الشحن الجوي بنظام المنطقة الحرة.

وبحسب وزير النقل فإن من المتوقع أن يكون هناك مستجدات وتطورات نهاية الشهر الجاري حول تشغيل لميناء عدن للحاويات من قبل شركة موانئ دبي العالمية ، لافتاً إلى أن وزارته انتهت من وضع إستراتيجية عامة للنقل البري وستبدأ تنفيذها خلال الفترة القليلة القادمة من العام الجاري ٢٠٠٨م فيما يتم الإعداد لإستراتيجية أخرى للنقل الجوي تبدأ مطلع العام القادم ٢٠٠٩م .

و يرى محللون اقتصاديون ان التوجهات الجديدة لوزارة النقل لإنعاش مطار عدن تأتي بالتزامن مع الاتفاق المبدئي الذي تم التوقيع عليه أواخر نوفمبر الماضي ، مع شركة موانئ دبي العالمية لإنشاء شركة بالتساوي لتشغيل وتطوير ميناء عدن للحاويات مع مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية الحكومية.

واشاروا الى أن التوجه الجديد الخاص بتشغيل شركة موانئ دبي العالمية لميناء عدن للحاويات يعد الأول من نوعه بهدف تعزيز ودعم حركة السياحة والنشاط التجاري والاستثماري خدمة للمنطقة الحرة والنشاط الصناعي في عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن .

وتوجد في اليمن حالياً سبعة مطارات دولية مجهزة بأحدث المعدات الملاحية اللازمة للطيران، والآن تجري الأعمال الإنشائية لتنفيذ مطار صنعاء الجديد في العاصمة صنعاء على أحدث المواصفات الدولية وبكامل الخدمات بتكلفة إجمالية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، ويتوقع ان يتم الانتهاء منه في عام ٢٠٠٩ وسيكون هو الأول من نوعه بهذا الحجم في اليمن، في موقع جديد مجاور للمطار الحالي .

أولويات الحكومة للمرحلة المقبلة تحويل الموانئ اليمنية إلى مراكز إقليمية لجذب الاستثمارات

وعلى نفس الصعيد أكد وزير النقل عزم الحكومة اتخاذ سلسلة من الإجراءات والخطوات التنفيذية لتحويل المدن الساحلية التي توجد بها موانئ وخاصة في : عدن ، المكلا ، الحديدة ، والمخا ، إلى مراكز إقليمية واقتصادية لجذب الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية إلى تلك المدن بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي كبير من خلال توفير بنى تحتية مُساعدة لنمو وتطوّر مشاريع القطاع الخاص.

وقال الوزير: " ومن ضمن أولويات الحكومة خلال المرحلة المقبلة التركيز على تطوير الموانئ اليمنية، كونها تمثل قاطرة لنمو اقتصادي يتواءم وتوجهات الدولة الهادفة للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، التي يزخر بها الشريط الساحلي اليمني وتعزيز اللامركزية الإدارية في تلك المدن" ، مشيراً إلى ان الحكومة تخطط حالياً لتنفيذ مشروع تطويري وتأهيلي لمدن الموانئ يهدف إلى تقوية قدرات التخطيط والشراكة الفاعلة وتنسيق الأعمال وتنفيذ الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار الخاص وتشجيع إيجاد فرص العمل في هذه المدن، فضلاً عن تحسين مستوى الخدمات والبنية التحتية للمساعدة في الترويج للاستثمارات .

واوضح أن المشروع الجديد سيكون الأول من نوعه في هذا المجال ويتوافق مع أهداف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث النهوض بالمناطق الساحلية

واستثمار الإمكانيات السياحية واستثمار ميزة الموقع الجغرافي وتعزيز دور المناطق الحرة وتقوية الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة.

وكشف الوزير عن ان وزارة النقل تستكمل حاليا اللمسات الأخيرة في إعداد إستراتيجية وطنية هي الأولى لتنفيذ مشروع تطوير الموانئ اليمنية بتمويل من البنك الدولي عبر برنامج تطوير مدن الموانئ ، مشيرا إلى ان ٤ شركات عالمية رائدة في مجال الموانئ قدمت عروضها في سبيل تطوير الموانئ اليمنية ، مؤكدا اهمية ضمان إنجاح هذا المشروع الاستراتيجي الذي سيمثل نقلة نوعية في العمل المؤسسي المعتمد على برامج وخطط مدروسة على مستوى كل ميناء من موانئ الجمهورية اليمنية ، خاصة ان طول الشريط الساحلي لليمن وخصوصية الموقع الاستراتيجي للموانئ اليمنية التي تقع على مقربة من ممر الملاحة الدولية يستدعي تنفيذ مثل هذا المشروع الاستراتيجي الهام.

وكان مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوع الماضي قد أقر رسمياً فتح باب التنافس أمام الشركات المحلية والعالمية المتخصصة للدخول في مناقصة لإدارة وتشغيل عملية الشحن والتفريغ في ميناء عدن في خطوة قال إنها تهدف إلى معالجة الاحتكار الممارس من قبل الإدارة المشتركة للشحن والتفريغ ، حيث كلف المجلس وزير النقل بمعالجة الاحتكار الممارس من قبل الإدارة المشتركة وفتح المجال للتنافس بشكل كامل لأداء هذا النشاط في ميناء عدن وفقا للنظام ، وذلك خلال مدة أقصاها شهر من تاريخه.

وأكد الوزير ان الحكومة تسعى إلى تطوير المنطقة الحرة بعدن ومطارها الدولي وتحويلها إلى محطة دولية للشحن الجوي في المنطقة كما كان منذ تأسيس ميناء عدن عام ١٨٨٨ كثالث ميناء في العالم حتى جلاء الاستعمار البريطاني عن عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، ومركزا دوليا للتجارة ومنطقة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال الصناعات التصديرية والأنشطة التجارية والتخزين والشحن والخدمات المساعدة.

وتشرف اليمن على ملتقى الطرق التجارية الدولية التي تربط الشرق بالغرب، كإشرافها المباشر على مضيق باب المندب وإطلالها على البحر الأحمر من الغرب والبحر العربي والمحيط الهندي من الجنوب، كما تمتدّ شواطئها الصالحة للملاحة إلى أكثر من ٢٥٠٠ كيلو متراً، فضلاً عن المزايا الطبيعية التي تتمتع بها الموانئ اليمنية، كالحماية من الرياح وارتفاع أعماق المياه.

ويوجد في اليمن ستة موانئ تجارية على امتداد السواحل اليمنية، هي : عدن، الحديدة، المخا ، الصليف، المكلا، ونشطون، إلى جانب عدد من الألسن والمنصّات البحرية.

وقد شهدت حركة السفن في الموانئ اليمنية نمواً خلال السنوات الخمس الماضية، رغم تعرُّضها لانتكاسة جرَّاء حادث المدمِّرة الأمريكية "كول" عام ٢٠٠١ وناقلة النفط الفرنسية (ليمبورج) عام ٢٠٠٢م، اللتين أدَّتا إلى تراجع الحركة بحوالي ٦١ بالمائة عام ٢٠٠٣ قبل أن تعود إلى وضعها الطبيعي في العامين التاليين ، ووصول الموانئ اليمنية الى أفضل المستويات الامنية العالمية في تطبيق المدونة العالمية لأمن الموانئ والسفن (ISPS CODE) وحصولها على شهادة الامتثال للمدونة.